تمنى تفعيل العفو في أقرب وقت ليعود النواب إلى الكويت

الدلال: المجلس حسم عضوية الحربش والطبطبائي ولا حاجة لبحثها بالجلسة المقبلة

ربيع سكر

أكد النائب محمد الدلال: رغم حكم الدستورية لكن المادة 16 من اللائحة تعطي الحصانة للنائب.. والقرارات السابقة يجب ان لا تخضع لاحكام الدستورية

وقال الدلال: لا حاجة بنا لبحث عضوية الحربش والطبطبائي في جلسة المجلس المقبلة لأن المجلس حسم العضوية بتصويت سابق.

واضاف الدلال: نتطلع إلى تفعيل موضوع العفو في اقرب وقت كي يعود الاخوة الى بلدهم

وتابع الدلال: مهام النائب كتقديم الاسئلة والاقتراحات والتوصيات لا تعد أعمالا تشريعية كالمراسيم والقوانين الامر الذي يبعدها عن رقابة المحكمة الدستورية وهذا استقيته من حكم سابق للدستورية العام 1994

من ناحية أخرى وجه الدلال سؤالا الى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن أسباب اعتماد ديوان الخدمة المدنية كادرا خاصا لجهاز المراقبين الماليين اقل في بدلاته ومزاياه المالية عن كادر الجهات الرقابية الأخرى.

وقال في سؤاله : لما كان قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016 بشأن الكادر الخاص لجهاز المراقبين الماليين قد استند الى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (826) بتاريخ 23/11/2016 ، فقد تبين عدم انصاف ديوان الخدمة المدنية للجهاز حيث لم يساوي في البدلات والمزايا المالية بين جهاز المراقبين الماليين وبين الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة ، الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، وحدة التحريات المالية) مما ترتب عليه غياب العدالة بين الجهات الرقابية ووقوع ضرر نفسي ومعنوي كبير على العاملين في جهاز المراقبين الماليين ، بالإضافة إلى قيام ديوان الخدمة المدنية بخطأ قانوني آخر بحق الجهاز عندما قام بتقليص الهيكل التنظيمي لجهاز المراقبين الماليين الى (3) قطاعات بينما وضعت اللجنة العليا للجهاز (6) قطاعات الهيكل التنظيمي وهذا التقليص لهيكل الجهاز يعتبر مخالفة قانونية جسيمة للمادة رقم (7) من القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين ، لذا يرجى افادتنا بالتالي :

1 – ماهي أسباب اعتماد ديوان الخدمة المدنية كادر خاص لجهاز المراقبين الماليين اقل في بدلاته ومزاياه المالية عن كادر الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة ، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية) ؟ وما هي أسباب عدم المساواة في الكوادر بين الجهات الرقابية؟

2 – ما هي أسباب مخالفة ديوان الخدمة المدنية لنص المادة (7) من قانون الجهاز المشار اليه وذلك في عدم اعتماده للهيكل التنظيمي التي وضعته اللجنة العليا للجهاز ؟ كما يرجى تزويدنا بكافة المخاطبات الرسمية بين الجهاز وديوان الخدمة المدنية بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز.

3 – ما هو رأي إدارة الفتوى والتشريع بشأن الجهة المختصة بوضع الهيكل التنظيمي الجهاز المراقبين الماليين؟ ومدي احقية ديوان الخدمة المدنية بالتعديل عليه؟

4 – ما هي خطوات ديوان الخدمة القادمة لتصحيح هذا الوضع الخاطئ والعمل على مساوة كادر جهاز المراقبين الماليين بكوادر الجهات الرقابية الأخرى.

محمد الدلال

لجنة الميزانيات بحثت آلية تحصيل المبالغ الخاصة بالفواتير

عبد الصمد: الجهات الرقابية تعتبر «الكهرباء» غير متعاونة.. والتحجج بالسرية غير مبرر

جانب من اجتماع اللجنة

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وتبين للجنة أن 90% من الملاحظات لم يتم تسويتها ومعظمها ملاحظات مستمرة ومتكررة ولم تأخذ الوزارة أي إجراءات جادة لتسويتها، وأعتبر ديوان المحاسبة الوزارة من الجهات غير المتعاونة معه من حيث عدم تمكينه من الدخول على النظام الخاص بفواتير الكهرباء أسوة بالجهات الأخرى كديوان الخدمة المدنية ووزارة المواصلات، وذلك نتيجة تحججها بسرية المعلومات ، في حين أكدت الوزارة أن كل المعلومات والبيانات متاحة لديوان المحاسبة.

وأكدت اللجنة على ضرورة تعاون الوزارة مع جميع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بأعمالها الرقابية وفقا لما جاء في القوانين المنظمة لذلك، وأن تحججها بالسرية غير مبرر خصوصا أن جهات أخرى قد مكنت الديوان من الدخول إلى أنظمتها التي تتشابه معها من حيث نوعية المعلومات.

ولاحظت اللجنة بأن الوزارة تعاني من خلل وارتباك في أعمالها المالية والمحاسبية نتج عنها العديد من الملاحظات سجلتها الأجهزة الرقابية في تقاريرها، وتعاني الوزارة أيضا من خلل في إدارة عقودها حيث لا توجد متابعة لتمديد أو تجديد للعقود المنتهية، بالإضافة إلى التأخر في فرض غرامات التأخير على المقاولين.

وتتجاوز الوزارة في كثير من الأحيان المحطات الرقابية ومنها على سبيل المثال عدم عرض بعض الاستمارات والعقود على المراقب المالي، عدم أخذ موافقات الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة قبل الارتباط وعدم أخذ موافقة الجهات الرقابية عند تجديد أو تمديد العقود أو إصدار الأوامر التغيرية.

وبالرغم من إقرار مجلس الأمة لميزانية توجيه 3 – النفقات الرأسمالية للسنة المالية 2017/2018 بوقت مبكر، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تنفيذ تلك المشاريع، حيث بلغ عدد المشروعات التي لم يصرف عليها أي مبلغ عدد 42 مشروعا، وهو ما يؤكد على عدم الدقة في حصر ظاهرة تأخر المشاريع بالتأخر في إقرار الميزانية.

علما بأن الوزارة تحتاج إلى إعادة هيكلة مشاريعها الإنشائية بما يتناسب مع القدرة التنفيذية للوزارة حيث أن الاستمرار في التأخر في إنجاز المشاريع سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها في المستقبل.

وركزت اللجنة على ضرورة تحميل بند الصيانة الجذرية بما يخص من مصروفات ، حيث قامت الوزارة بتحميل هذا البند بتكاليف توريد عمالة لمختلف القطاعات الوزارة كالشؤون المالية وإدارة المشتريات وإدارة التدقيق وغيرها من الإدارات التي ليس لها علاقة بالأعمال الفنية والصيانة ، كما أكدت اللجنة على ضرورة اعتماد الوزارة على الكوادر الفنية الكويتية من حديثي التخرج ، والتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتقديم دورات خاصة للفنين التي تحتاجهم الوزارة أسوة في الجهات الأخرى.

وتطرقت اللجنة لوقود تشغيل المحطات في الوزارة والتي تزودها به مؤسسة البترول الكويتية كونه يمثل ما يقارب 50% من مصروفات الوزارة ، حيث بينت الوزارة بأنها لم تستشر أبدا في نوعية الوقود التي تزود به، وليس لها أي علاقة فيما يتعلق في التعديلات التي ستتم في مصفاة الزور ، وأشار ديوان المحاسبة إلى أن اتفاقية التحاسب بين الوزارة ومؤسسة البترول الكويتية تبخس حقوق الوزارة وجاءت في صالح مؤسسة البترول، وعليه فأن اللجنة تؤكد على ضرورة إعادة النظر في تلك الاتفاقية وعلى ضرورة التنسيق بين الوزارة والمؤسسة في نوعية الوقود تحقيقا للفائدة القصوى. وأكدت اللجنة على ضرورة إعادة النظر في آلية التحاسب بين الوزارة والمؤسسة ، حيث أن المؤسسة تقوم بتزويد الوزارة بالوقود بناء على السعر العالمي ، بينما تتحاسب الوزارة مع المؤسسة على استهلاكها للكهرباء بالسعر المدعوم.

وتساءلت اللجنة على حول آلية تحصيل المبالغ الخاصة بفواتير الكهرباء المتبعة حاليا والتي تساهم بشكل مباشر في تضخم رصيد الديون المستحقة للحكومة ، علما بأن الوزارة تعتمد حاليا على شركات للقيام بقراءة العدادات ، حيث بينت الوزارة أنها في صدد تنفيذ مشروع العدادات الذكية والذي يمّكن الوزارة من معرفة استهلاك الكهرباء دون الحاجة لقراءة العدادات وهو ما يسهم بحصر المطالبات أولا بأول.

تبلغ مساحتها 650 ألف متر مربع

الحويلة يطالب بتسليم أرض منتزة أبو حليفة للرعاية السكنية

جدد النائب د. محمد الحويلة مطالبته بتسليم ارض منتزة أبو حليفة التي تبلغ مساحتها 650 ألف متر مربع للرعاية السكنية لتمكينها من توزيع الارض على المواطنين الذين انتظروا اعوامًا للحصول على مسكن ملائم، مشيرًا ان تنازل هيئة الزراعة بكتاب رسمي عن الارض لصالح الإسكان دليلا لعدم حاجتها إلى تحويل الارض إلى منتزه فعلى الرغم من أن المنتزهات أمر حضاري ومتنفس للاهالي لكن الحصول على الرعاية السكنية أهم بكثير فمن الممكن إيجاد موقع بديل لأقامة المنتزة وتسليم هذه الأرض للرعاية السكنية.

د. محمد الحويلة

وأضاف الحويلة ان الكثير من الاسر الكويتية تخلت عن دورها في التخصيص على اراضي خيطان وغرب عبدالله المبارك رغبة منها في التخصيص على أرض أبوحليفة بعد أن تم إعلان هيئة الزراعة بالتنازل عنها للرعاية السكنية بكتاب وزير البلدية السابق محمد الجبري الصادر في اكتوبر 2017 من اجل حل القضية الإسكانية وتخفيف العبء عن كاهل المواطن.

وأشار الحويلة ان ارض منتزة أبو حليفة ستوفر ما يقارب 1000 قسيمة سكنية، وأولوية المواطنين هي السكن وتنفيذ أرض أبو حليفة سيكون الأوفر على الدولة في التنفيذ وذلك لقربها من الخدمات فيجب على الحكومة تقديم الدعم الكامل لحل القضية الإسكانية وإنهاء معاناة المواطنين الذين يعيشون في مساكن بالإيجار. واختتم الحويلة تصريحه مطالبًا وزير الأوقاف والشئون الاسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تسليم أرض منتزه أبو حليفة للرعاية السكنية وتنفيذ كتاب وزير البلدية السابق محمد الجبري الصادر في اكتوبر 2017 بتنازل هيئة الزراعه عنها للرعاية السكنية.

لأثره السلبي والمباشر على البيئة وصحة الأهالي

فهاد يقترح وقف توسعة مكب نفايات الجهراء ونقله خارج المناطق السكنية

تقدم النائب عبدالله فهاد باقتراح بوقف توسعة مكب النفايات في الجهراء وحظر استخدامه والعمل على نقله لأماكن بديلة بعيدة عن المناطق السكنية

وقال في اقتراحه : شهد مكب «مردم النفايات» في محافظة الجهراء توسعات كبيرة وهائلة ويتم الردم بطريقة بدائية، مما يشكل تأثيراً سلبياً ومباشراً على البيئة وصحة أهالي المنطقة، ويخالف توجهات الدولة للمحافظة على البيئة وتنويع مصادر الدخل.

عبدالله فهاد

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بوقف توسعة مكب النفايات وحظر استخدامه من قبل بلدية الكويت، ونقله إلى موقع بديل بعيداً عن المنطقة السكنية.

عسكر يقترح تقديم «التجارة» تقرير دوري للمجلس عن مواجهة غلاء الأسعار

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقيام وزارة التجارة بتقديم تقرير دوري كل ستة شهور الي مجلس الأمة يبين فيه الخطوات التي اتخذتها الوزارة حيال ظاهرة غلاء الأسعار

وقال في اقتراحه : نظراً لغلاء المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية، ووقوف وزارة التجارة والصناعة أمام ذلك مكتوفة الأيدي، دون اتخاذها لخطوات عملية تحد من ذلك، مما أدى إلى عدم استقرار أسعار السلع الغذائية فضلاً عن تأثير ذلك على قضية الأمن الغذائي بأكملها.

عسكر العنزي

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح بقيام وزارة التجارة والصناعة بتقديم تقرير دوري كل ستة شهور الي مجلس الأمة يبين فيه الخطوات التي اتخذتها الوزارة حيال ظاهرة غلاء الأسعار ، مع إرفاق جدول تبين فيه أسعار أهم (30) سلعة غذائية ومقارنتها بالأسعار السابقة لكي يقف المجلس على خطوات الوزارة ومعالجة لتلك الظاهرة من جانب ودراسة مدى استقرار الأسعار من جانب آخر.

أكد أنه لن يقبل بظلم أى موظف

السويط يحذر وزير المالية من العبث بالتقييم السنوى للمراقبين الماليين

حذر النائب ثامر السويط مما يدور في اوساط جهاز المراقبين الماليين حول تخفيض درجات التقييم الاداء السنوي لبعض العاملين في الجهاز دون وجود أى مبررات لذلك مؤكدا ان في حال صحة ذلك فان وزير المالية هو المسؤول امامنا سياسياً حيث لا يمكننا القبول بظلم اى موظف سيما لفئة مارست دورها الرقابي بكل جهات الدولة باقتدار وأنجزت تقريرها عن النصف الثاني من السنة المالية 2017/2018 وما تضمنه من بيانات واحصائيات اشاد فيها مجلس الوزراء وعبر فيها عن شكره وتقديره لرئيس جهاز المراقبين الماليين وجميع العاملين فيه.

وتساءل السويط : الا يستحق هؤلاء العاملون الدعم المعنوي والمادي على ما يقومون به من دور كبير فى الحفاظ على المال العام والتصدى لاوجه العبث بمقدرات الدولة المالية لافتا الى ان تعمد بعض المسؤولين في جهاز المراقبين الماليين تخفيض نسب تقييم الأداء السنوي لبعض العاملين فيه ان صح ذلك ، فانه يمثل قمة الاحباط لهم ، وعليه نطالب وزير المالية بالتحرك الفوري والجاد لتحقق مما يدور في هذا الشأن

وأضاف السويط بدورنا لن نقف مكتوفي الايدي ازاء العبث بتقييمات المراقبين الماليين وعلى وزير المالية التحرك لضمان عدم تكرار ماحدث العام 2017 من عبث ومزاجيه في تقييم اداء بعض اعضاء مكاتب المراقبين الماليين بالجهات الخاضعه لرقابه الجهاز والتي جاءت فاقدةً للموضوعية والعدالة وقد أضرت بالحقوق الماليه والاداريه لبعض العاملين في الجهاز

واشار السويط الى انه حق أصيل لاي موظف ان يحصل على تقييم لاداءه يتسم بالموضوعية والعدالة لان ذلك هو نتاج عن اداء الموظف خلال عام كامل وان الظلم في هذه المسألة ينعكس سلبا على اداء الموظف في عمله ويشعره بالاحباط خاصة في جهاز رقابي يسعى لتحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة ويهدف لضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، ويعزز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

ثامر السويط